Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (1): 361-389
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.1.21

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The Impact of Capital Adequacy on Non-Performing Loans in Iraqi Commercial Banks

Khaled Mohammed Al-Tais*
Ministry of Education/General Directorate of Anbar Education

Keywords:
Capital Adequacy, Non-Performing Loans, Iraqi Commercial Banks.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 11 Jun. 2024
Accepted 22 Jul. 2024
Available online 31 Dec. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Khaled Mohammed Al-Tais
Ministry of Education/General Directorate of Anbar Education

Abstract: This study aimed to investigate the impact of capital adequacy on non-performing loans from the perspective of researchers in Iraqi commercial banks. The study sample consisted of all employees in Iraqi commercial banks, totaling (285) individuals. The study relied on a proportional stratified sample of all individuals in the study sample. The descriptive-analytical method was employed, utilizing various statistical methods, notably the (SmartPLS 4) program. The study yielded several results, including that the overall performance indicator of capital adequacy and non-performing loans was moderate. The study also revealed an impact of capital adequacy dimensions (foreign ownership structure, institutional ownership structure, managerial ownership structure, short-term debt, total debt) on non-performing loans at a significance level ($\alpha \leq 0.05$) in Iraqi commercial banks. The study recommended that Iraqi commercial banks focus on enhancing governance and transparency, in addition to continuously improving lending strategies and risk assessment.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (1): 361-389
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.1.21

تأثير كفاية رأس المال في الحد من القروض المتعثرة في البنوك التجارية العراقية

خالد محمد الطعيس
وزارة التربية /المديرية العامة لتربية الانبار

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر كفاية رأس المال في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية، حيث تكونت عينة الدراسة من جميع العاملين في البنوك التجارية العراقية والبالغ عددهم (285) فرداً، واعتمدت الدراسة على عينة طبقية تناسبية لجميع أفراد عينة الدراسة، وتم استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية أبرزها برنامج (SmartPLS 4)، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها أن مؤشر الأداء العام لكفاية رأس المال والقروض المتعثرة، جاء بدرجة متوسطة، كما بينت الدراسة وجود أثر لكفاية رأس المال بأبعادها (هيكل الملكية الأجنبية، هيكل الملكية المؤسسية، هيكل الملكية الإدارية، المديونية قصيرة الاجل، المديونية الكلية) في القروض المتعثرة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في البنوك التجارية العراقية. وأوصت الدراسة بضرورة أن تركز البنوك التجارية العراقية على تعزيز الحوكمة والشفافية، فضلا عن تحسين استراتيجيات الإقراض وتقييم المخاطر بشكل مستمر.

الكلمات المفتاحية: كفاية رأس المال، القروض المتعثرة، البنوك التجارية العراقية.

المقدمة

تعد القروض المتعثرة من أكبر المشكلات التي تواجه البنوك في القيام بعملها، خاصة أنها تحول دون تحقيق الأهداف التي جاءت من أجلها، ولذلك لا بد من التفكير في طرق التعامل مع هذه المشاكل أولاً وقبل كل شيء. وبذلك تم إنشاء لجنة بازل في نهاية عام (1974) من قبل محافظي البنوك المركزية لعشر دول صناعية تحت إشراف بنك التسويات الدولية في بازل بسويسرا، وقامت بوضع مجموعة مبادئ وقواعد أساسية للرقابة المصرفية على أن يلتزم بها عالمياً من طرف كل البنوك، حيث زادت أهمية دراسة وتحليل مشكلة القروض المصرفية المتعثرة على المستوى المحلي والعالمي بعد إصدار لجنة بازل وثيقتها الأولى في (1988) إلى أن جاءت مقررات بازل (2) سنة (2001) والتي أضافت تعديلات جديدة خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر وأبقت على ضرورة التزام المصارف بحد أدنى لرأس المال ثم بعد ذلك جاءت اتفاقية بازل (3) لكفاية رأس المال مكملة لاتفاقية بازل ومن هذا المنطلق تركز البنوك اهتماماتها بكيفية الحد من القروض المصرفية المتعثرة باستخدام قواعد ونظم صارمة وعلى إثرها اتفاقية لجنة بازل بشأن كفاية رأس المال. وبالاعتماد على ما سبق، جاءت هذه الدراسة للتعرف على كفاية رأس المال في الحد من القروض المصرفية المتعثرة على عينة الدراسة من البنوك التجارية العراقية.

المبحث الأول: منهجية الدراسة والدراسات السابقة

أولاً. مشكلة الدراسة: تتجه مشكلة الدراسة نحو خطر التعثر المصرفي الذي يحيط بالبنوك التجارية العراقية في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة بحيث تجد البنوك التجارية العراقية صعوبة في اتخاذ قرارات مستقبلية خاصة المتعلقة بعمليات منح الائتمان، بعده العمود الفقري في عمل البنوك التجارية العراقية وأهم مورد لها من العوائد، لذا كان من الضروري البحث عن آليات تقلل من شأن هذه المخاطر وفي هذا المجال اهتمت لجنة بازل بالمخاطر المصرفية لإخراج البنوك من الأزمات

التي تتعرض لها بوضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في البنوك. ومن خلال الاطلاع على الأدب النظري لمتغيرات الدراسة الرئيسة، والتي تساعد على تحديد مشكلة الدراسة الرئيسة، وتحديد الفجوة البحثية، وجد الباحث أن هناك نقص في الدراسات السابقة التي تناولت تأثير كفاية رأس المال على القروض المصرفية المتعثرة في البنوك التجارية العراقية، مما يعني أن هذا المجال لم يتم استكشافه بشكل كافٍ، حيث يشهد العراق تحديات اقتصادية وسياسية فريدة تؤثر على النظام المصرفي، مما يجعل الدراسات التي تركز على هذا الموضوع ضرورية لفهم التأثيرات بشكل أعمق، ومعرفة مدى اعتماد البنوك العراقية على معايير محددة لكفاية رأس المال في تقليل القروض المتعثرة، وهل هناك سياسات مالية أو تنظيمية تؤثر على هذه العلاقة؟ وهل لمديري البنوك دور في تعزيز كفاية رأس المال، ومن ثم تقليل القروض المصرفية المتعثرة في البنوك العراقية، والتوجهات المستقبلية لتعزيز كفاية رأس المال في البنوك العراقية وتحقيق استقرار مالي أفضل. وعلى ضوء ذلك يمكن بلورة مشكلة الدراسة الحالية من خلال السؤال الرئيس الآتي: كيف تؤثر كفاية رأس المال في الحد من القروض المتعثرة في البنوك التجارية العراقية؟ وينبثق من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الاتية:

1. ما مستوى كفاية رأس المال من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية؟
2. ما مستوى القروض المصرفية المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية؟

ثانياً. أهداف الدراسة: يتمحور الهدف الرئيس من هذه الدراسة حول معرفة تأثير كفاية رأس المال بأبعادها (هيكل الملكية الحكومية، هيكل الملكية الأجنبية، هيكل الملكية المؤسسية، هيكل تركز الملكية، هيكل الملكية الإدارية، المديونية قصيرة الاجل (STD)، المديونية طويلة الأجل (LTD)، المديونية الكلية (TD) في الحد من القروض المتعثرة في البنوك التجارية العراقية. وينبثق عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على مستوى تصورات المبحوثين لكفاية رأس المال في البنوك التجارية العراقية.
2. الوقوف على مستوى تصورات المبحوثين للقروض المصرفية المتعثرة في البنوك التجارية العراقية.
3. تحديد أثر كفاية رأس المال بأبعادها مجتمعة (هيكل الملكية الحكومية، هيكل الملكية الأجنبية، هيكل الملكية المؤسسية، هيكل تركز الملكية، هيكل الملكية الإدارية، المديونية قصيرة الأجل (STD)، المديونية طويلة الاجل (LTD)، المديونية الكلية (TD) في القروض المصرفية المتعثرة في البنوك التجارية العراقية.

ثالثاً. أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول تشخيص واقع كفاية رأس المال وربطه بالقروض المصرفية المتعثرة في البنوك التجارية العراقية، وتؤكد على ضرورة ممارسة البنوك التجارية العراقية وظيفة الائتمان وفق مبادئ سليمة تقلل من نسبة تعرضه إلى المخاطر الائتمانية والتي منها التعثر المصرفي، وعليه يجد البنك نفسه مجبراً على بذل جهود لتجاوز التعثر وتجنب النتائج المحتملة عن حدوثها من خلال اللجوء إلى آليات تحد أو تقلل من هذه الظاهرة.

رابعاً. فرضيات الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضية الرئيسة الآتية:

الفرضية الرئيسة الأولى (Ho.1): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكفاية رأس المال بأبعادها مجتمعة (هيكل الملكية الحكومية، هيكل الملكية الأجنبية، هيكل الملكية المؤسسية، هيكل تركز الملكية، هيكل الملكية الإدارية، المديونية قصيرة الاجل (STD)، المديونية طويلة الاجل (LTD)، المديونية الكلية (TD) في القروض المتعثرة لدى العاملين في البنوك التجارية العراقية.

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

- **الفرضية الفرعية الاولى ($Ho.1_1$):** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية الحكومية في القروض المتعثرة لدى العاملين في البنوك التجارية العراقية.
- **الفرضية الفرعية الثانية ($Ho.1_2$):** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية الأجنبية في القروض المتعثرة لدى العاملين في البنوك التجارية العراقية.
- **الفرضية الفرعية الثالثة ($Ho.1_3$):** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية المؤسسية في القروض المتعثرة لدى العاملين في البنوك التجارية العراقية.
- **الفرضية الفرعية الرابعة ($Ho.1_4$):** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل تركز الملكية في القروض المتعثرة لدى العاملين في البنوك التجارية العراقية.
- **الفرضية الفرعية الخامسة ($Ho.1_5$):** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية الإدارية في القروض المتعثرة لدى العاملين في البنوك التجارية العراقية.
- **الفرضية الفرعية السادسة ($Ho.1_6$):** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمديونية قصيرة الاجل (STD)، في القروض المتعثرة لدى العاملين في البنوك التجارية العراقية.
- **الفرضية الفرعية السابعة ($Ho.1_7$):** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) المديونية طويلة الاجل (LTD)، في القروض المتعثرة لدى العاملين في البنوك التجارية العراقية.
- **الفرضية الفرعية الثامنة ($Ho.1_8$):** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمديونية الكلية (TD)، في القروض المتعثرة لدى العاملين في البنوك التجارية العراقية.

خامساً. حدود الدراسة: لقد قام الباحث بتغطية موضوعات الدراسة من الجهات الموضوعية وذات العلاقة، إلا أن بحثه كالبحث العلمي لا يستطيع أن يتحكم في الموضوع من كافة جوانبه، ولذلك يخلق لدى الباحث إطار لبحثه مما يؤدي إلى القيود الآتية. المنصوص عليها:

1. **الحدود المكانية:** شملت هذه الدراسة البنوك التجارية العراقية.
2. **الحدود البشرية:** اقتصرت الدراسة على العاملين في البنوك التجارية العراقية، وكان سبب اختيار العاملين هي لامتلاكهم تصوراً شاملاً، ورؤية واضحة عن طبيعة العمل المتبع في البنوك التجارية العراقية.
3. **الحدود الموضوعية:** تناولت هذه الدراسة الموضوعات ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة والتي تضمنها العنوان الرئيسي المحدد وهو أثر كفاية رأس المال في القروض المصرفية المتعثرة وكل بعد من أبعاد هذه المتغيرات التي اعتمدتها الدراسة.

سادساً. التعريفات الاجرائية لمتغيرات الدراسة:

المتغير المستقل كفاية رأس المال: تحدد علاقة مصادر أموال البنك والمخاطر المحيطة بها والأدوات المستخدمة لتحديد قوة البنك وقدرته على تحمل الخسائر غير المتوقعة. أو كلما انخفضت مخاطر البنك، ارتفع تصنيفه.

هيكل الملكية الحكومية: الطريقة التي يتم فيها تملُّك وإدارة الحكومة العراقية لهذه البنوك، حيث يكون للحكومة دور كبير في تعيين أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين للبنك، مما يعكس تأثيرها على السياسات والقرارات الرئيسية للمؤسسة.

هيكل الملكية الأجنبية: الطريقة التي يتم فيها تملُّك وإدارة المستثمرين الأجانب لحصص في هذه البنوك، وامتلاك المستثمرين من خارج العراق حصصاً في رأسمال البنوك التجارية في العراق.

هيكل الملكية المؤسسية: الهيكلية التي تحكم ملكية وتنظيم البنوك التجارية العراقية ككيان قانوني، حيث تحدد كمية ونسبة الأسهم التي تملكها كل كيانات المساهمة في البنك، مما يؤثر على قوة كل جهة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتنفيذية.

هيكل تركز الملكية: امتلاك شخص أو جهة معينة نسبة كبيرة من أسهم البنك، مما يمنحهم السيطرة الفعلية أو التأثير الكبير على أنشطة وقرارات البنك. هذا النوع من الهيكل يمكن أن يكون له تأثيرات كبيرة على سياسات البنك وإدارته..

هيكل الملكية الإدارية:

المديونية قصيرة الاجل (STD): الديون والالتزامات التي يتعين سدادها خلال فترة زمنية قصيرة، عادةً تقل عن عام واحد، وتمثل القروض والتمويلات التي يتم منحها للعملاء أو لأغراض تجارية أخرى ويجب سدادها خلال فترة قصيرة.

المديونية طويلة الاجل (LTD): الديون والالتزامات التي يتعين سدادها على مدى فترة طويلة تزيد عادةً عن عام واحد. هذه الديون تمثل استثمارات طويلة الأمد، والتمويلات التي يحصل عليها البنك لفترات زمنية طويلة تصل إلى سنوات عدة.

المديونية الكلية (TD)**:** هي المجموع الكلي لجميع أشكال الديون والالتزامات التي تدين بها البنوك في فترة معينة، والديون التي يتعين سدادها على مدى فترة طويلة تزيد عادةً عن عام واحد، وتتضمن القروض الطويلة الأجل والسندات الطويلة الأجل والتمويلات الأخرى طويلة الأجل.

المتغير التابع القروض المصرفية المتعثرة: جميع أنواع التسهيلات الائتمانية حيث يقوم العميل الذي لا يدفع في الوقت المحدد، بنقل الدين من التسهيلات الائتمانية الحالية إلى أرصدة الديون المؤجلة ويصبح في النهاية ديونًا معدومة.

سابعاً. منهج الدِّراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة الحالية، ومن ثم الإجابة عن أسئلتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة الحالية، كأحد المداخل الأساسية في البحوث الإنسانية، حيث يتم من خلاله وصف خصائص، ومتغيرات الدراسة، المتمثلة في كفاية رأس المال بعدّه متغيراً مستقلاً، والقروض المتعثرة بعدّه متغيراً تابعاً.

ثامناً. عينة الدراسة: تمثلت عينة الدراسة من الموظفين العاملين في البنوك التجارية العراقية والبالغ عددهم (285) فرداً، في البنوك التجارية العراقية، وتم التركيز في البنوك على المسميات الوظيفية الآتية: (مدير، نائب مدير، رئيس قسم، موظف). حيث قام الباحث بتحديد عينة عشوائية طبقية تناسبية لجميع مفردات عينة الدراسة موزعين حسب المستويات الإدارية العليا والوسطى والدنيا لهذه البنوك.

وقام الباحث بتوزيع (300) استبانة وتم استرجاع (285) استبانة، بنسبة استجابة بلغت (95.00%). وتم استبعاد (15) استبانة لعدم اكتمال تعبئتها من المستجيبين ليصبح الصالح منها للتحليل (285) استبانة، كما يظهر في الجدول رقم (1-1) عينة الدراسة.

جدول (1-1): أعداد الاستبانات الموزعة، والمعادة، والصالحة للتحليل

المسمى الوظيفي	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستردة	الاستبانات الصالحة للتحليل
مدير	15	13	13
نائب مدير	27	24	24
رئيس قسم	67	63	63
موظف	191	185	185
المجموع	300	285	285

المصدر: من إعداد الباحث، بناءً على أعداد الاستبانات الموزعة، والمعادة، والصالحة للتحليل.

تاسعاً. طرق جمع البيانات: وتُمثِّل أدوات جمع البيانات، والمعلومات الضرورية للدِّراسة من مصادرها المتعدِّدة، ولتحقيق أهداف الدِّراسة بشقّيها: النظري والعملي؛ لجأ الباحث إلى مصدرين أساسيين لجمع البيانات والمعلومات، هما:

المصادر الأولية: وتشمل البيانات التي تمّ استخراجها من الاستبانات الموزعة على مجتمع الدراسة. وتتضمّن الاستبانة المُطَوَّرة؛ بوصفها أداة رئيسة للدِّراسة، وشملت عددًا من الفقرات التي تعكس أهداف الدِّراسة وأسئلتها؛ للإجابة عنها من قبل المبحوثين.

المصادر الثانوية: وفيها اتجه الباحث إلى الكتب، والمراجع العربية والإنجليزية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدِّراسات السابقة، التي تناولت موضوع الدِّراسة، والبحث في مواقع الإنترنت المختلفة.

عاشراً. أداة الدراسة: تم تطوير استبانة خاصة، تشمل عدداً من الفقرات التي تعكس أهداف الدراسة وأسئلتها، للإجابة عنها، حيث قام الباحث بتطوير استبانة لتجميع البيانات الأولية اللازمة للدراسة ولقياس أثر كفاية رأس المال في الحد من القروض المتعثرة في البنوك التجارية العراقية واشتملت على الأقسام الآتية:

القسم الأول: وهو عبارة عن المعلومات الشخصية والوظيفية عن المستجيب: الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، وعدد سنوات الخبرة، والمُسَمّى الوظيفي.

أما القسم الثاني: فيتضمن محاور الدراسة المتعلقة ببيان أثر كفاية رأس المال بأبعادها (هيكل الملكية الحكومية، هيكل الملكية الأجنبية، هيكل الملكية المؤسسية، هيكل تركز الملكية، هيكل الملكية الإدارية، المديونية قصيرة الأجل (STD)، المديونية طويلة الأجل (LTD)، المديونية الكلية (TD) في القروض المتعثرة لدى العاملين في البنوك التجارية العراقية، وتكونت من (50) فقرة.

صدق أداة الدراسة (Instrument Coefficient)

الصدق الظاهري: ويهدف هذا الاختبار إلى التأكد من أن الأداة تقيس فعلياً ما ينبغي قياسه، وأن العبارات التي تحتويها أداة الدراسة يمكن أن تؤدي إلى جمع البيانات بدقة، وذلك للتعرف على درجة وضوح العبارات المستخدمة التي تحتويها أداة الدراسة، وسهولتها، وانسجامها مع أهداف الدراسة.

صدق المحتوى: يقصد بهذا الصدق مدى تعبير فقرات كل مجال من مجالات الدراسة عن المجال الذي تنتمي إليه، وقد انصب الاهتمام على التأكد من أن كل مجال من مجالات الدراسة ممثل بشكل دقيق بمجموعة من الفقرات التي تخصه، وإن هذه الفقرات تقيس بالفعل هذا المجال. وتم قياس صدق محتوى الاستبانة من خلال قياس العلاقة بين كل فقرة وبين المجال الذي تنتمي إليه باستخدام معامل الارتباط المصحح الخاص.

الحادي عشر. متغيرات الدراسة: اشتملت هذه الدراسة على المتغيرات الرئيسة والمتمثلة في المتغيرات:

المتغير المستقل: وتضمن أثر كفاية رأس المال حيث اشتمل على ثمانية أبعاد فرعية: (هيكل الملكية الحكومية، هيكل الملكية الأجنبية، هيكل الملكية المؤسسية، هيكل تركز الملكية، هيكل الملكية الإدارية، المديونية قصيرة الاجل (STD)، المديونية طويلة الاجل (LTD)، المديونية الكلية (TD) لدى العاملين في البنوك التجارية العراقية.

المتغير التابع: وتضمن القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية العراقية.

الثاني عشر: الدراسات السابقة

❖ **دراسة (العطار، 2023): مدى فاعلية جودة الموجودات في كفاية رأس المال المصرفي للحد من المخاطر الائتمانية دراسة تحليلية للعينة من المصارف الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية.** هدفت الدراسة إلى اختبار قوة العلاقة والأثر لجودة الموجودات وكفاية رأس المال للحد من المخاطر الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية. ولتحقيق هذا الهدف اعتمد على المنهج التحليلي والقياسي، النموذج القياسيPooled OLS وباستخدام برنامج Eviews. 12 من خلال البيانات السنوية للفترة ما بين 2010-2020، استناداً على البيانات الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية لعينة من المصارف العراقية الخاصة بواقع (7) مصرف، وأهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة تأثير قوي بين جودة الموجودات وكفاية رأس المال مع المخاطر الائتمانية، وأوصت الدراسة باهتمام المصرف بالدور الرقابي من استخدام شروط معايير السياسات الائتمانية والسياسة التحصيلية المنتفق عليها وضبط الائتمان وإعلام المصرف مانح الائتمان إلى البنك المركزي بالبيانات الخاصة بالزبائن.

❖ **دراسة (نصير، 2022): بعنوان: أثر كفاية رأس المال على المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية.** هدفت هذه الدراسة إلى التعريف على أثر كفاية رأس المال على المخاطر الائتمانية للبنوك التجارية، حيث تم تجميع البيانات أصولياً من عام 2010-2018 لـ ثلاثة عشر بنكاً تجارياً وتحليلها باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنسب كفاية رأس المال على المخاطر الائتمانية، وأوصت الدراسة بضرورة الاجتهاد على زيادة اكتراث البنوك التجارية الأردنية برفع نسب الملاءمة المالية للبنوك وذلك لخلق نوع من التوازن والحماية من المخاطر المصرفية المختلفة التي قد تواجه البنك في ظل الأزمة الحالية.

❖ **عوينات، محمد، (2016): أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية- دراسة حالة البنوك (BARAKA-BEA-AGB).** هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي في البنوك التجاري في الجزائر، وقد تم إجراء الدراسة على بنك البركة (BARAKA) وبنك الجزائر الخارجي (BEA) وبنك الخليج الجزائر (AGB) خلال الفترة 2010-2015 حيث تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط للكشف عن إثر القروض المتعثرة على الأداء المالي وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة لقروض المتعثرة على بعض مؤشرات الأداء المالي.

المبحث الثاني: الإطار النظري

أولاً. مفهوم كفاية رأس المال: وعرفه (الحريث وحزوري، 2018: 248) أن حجم رأس مال البنك يكفي لإلغاء أو استيعاب الخسائر التي قد تحدث بعد استثمارات معينة للبنك أو بعد أنشطة الإقراض أو الأنشطة كافة التي يقوم بها البنك في شبكته باستخدام الأموال التي لديه.

وعرفه (Odekina et al., 2019: 7) بأنها الحالة التي يكون فيها رأس المال كافيا لاستيعاب كافة الخسائر وتغطية جميع الأصول الثابتة، حيث يمكن أن يترك رصيدا كافيا للعمليات الحالية والمستقبلية المتعلقة بنمو البنك وتطويره.

ثانياً. أهمية كفاية راس المال المصرفي: ترتكز أهمية كفاية رأس المال إلى الحاجة إلى توفير حقوق الملكية والأمن للمستثمرين والدائنين، والحفاظ على عائد عادل للمساهمين، وبدأ مفهوم كفاية رأس المال ومعاييره يحتل أهمية متزايدة نظرا لتنامي فعاليات المصارف التجارية وتوسعه في الإقراض دون أن يصاحب ذلك زيادة متسقة في رأسمالها، وأدى ذلك التوسع وما نجم عنه من مخاطر إلى بروز أزمة الديون العالمية وتأثر العديد من المصارف العالمية بذلك، وقد دفعت هذه التطورات السلطات الرقابية نحو مزيد من التشدد في إجراءات الرقابة وتطوير أساليب ومعايير جديدة لها لمساعدة المنشآت المصرفية في تجنب الوصول إلى مرحلة الإخفاق (الشماع، 2020).

ثالثاً. نظريات هيكل رأس مال البنوك: إن البحث في مجال هيكل رأس مال البنوك يتطلب الرجوع الى النظرية المالية التي يمكن إجمالها في أربع نظريات: (قندوز وموعش، 2022: 232)

أ. **نظرية (Miller & Modigliani):** تعد هذه النظرية هي الاساس لكل النظرية التي أتت لاحقاً في مجال الهيكل الأمثل لرأس المال، وتنص هذه النظرية أن الرافعة المالية للشركة ليس لها تأثير على التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال، وإن تكلفة رأس المال هي دالة خطية لنسبة الديون إلى حقوق الملكية.

ب. **نظرية تسلسل اختيار مصادر التمويل:** ترى هذه النظرية هناك ثلاثة مصادر تمويل متاحة للشركة وهي التمويل الداخلي (الأرباح المحتجزة) والاقتراض (الدين) والتمويل بالملكية (اصدار الأسهم) ويتعين على الشركة الالتزام بهذا الترتيب عند اختيار مصادر التمويل.

ج. **نظرية تكلفة الوكالة:** تنظر هذه النظرية إلى علاقة الوكالة بيم ملاك الشركة وإدارتها، وترى ان تكلفة الوكالة إذا لم يتم تقديرها بشكل صحيح فأنها تؤدي إلى حدوث تشوهات في طريقة عمل الإدارة أو عملها بطريقة غير كفؤة أو إدارتها لصالح الخاص على حساب الملاك، ومن ثم يضيع الهدف الأساسي لشركة وهو تعظيم ثروة الملاك ويتم التعبير عن هذه الخسار بأثر الكلفة الخارجية، ويؤدي اختيار الأمثل لهيكل رأس المال الى تقليل هذه الكلفة إلى حدها الأدنى.

د. **نظرية المقايضة لهيكل رأس المال**: إذ وجود نسبة مثلى للرافعة المالية (نسبة الديون الى حقوق المليكة تمكن من تعظيم قيمة الشركة ويمكن الوصول إلى هذه النسبة عن طريق الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عناصر رئيسة الضريبة) وتكلفة الافلاس وتضارب المصالح) وتسعى الشركة للموازنة بين بين منافع الاعفاء من الضريبة وتكلفة الإفلاس إذ إن هيكل رأس المال هو مزيج من المطلوبات وحقوق الملكية، فكلاهما يمثل التزاما على موجودات الشركة.

رابعاً. مفهوم القروض المتعثرة: ويعرف صندوق النقد الدولي القروض المتعثرة بأنها تلك القروض التي تتأخر في سداد الفوائد وأصل القرض نفسه لمدة 90 يوماً أو أكثر. هذا التعريف يسلط الضوء على أهمية مراقبة وتتبع القروض المتعثرة لضمان الاستقرار المالي للمصارف وقدرتها على التعامل مع المخاطر المحتملة.

أشار (Amir, 2019: 6) الى القروض المتعثرة الى كافة التسهيلات الائتمانية التي يحصل عليها العميل ولم يستطع سدادها في موعد استحقاقها بسبب الاعسار أو الافلاس، إذ تشكل الزيادة التدريجية في القروض المتعثرة (NPL) في النظام البنكي تهديداً كبيراً للاستقرار المصرفي، إذ أن

ارتفاع قيمة القروض المتعثرة (NPL) له تأثير شديد على المدى الطويل لأنه يقلل من ربحية البنوك ونسبة كفاية رأس المال.

خامساً. أسباب القروض المتعثرة: هناك العديد من الأسباب التي تحول عن ارتفاع القروض المتعثرة والتي يمكن إجمالها بما يأتي (Ngozi, 2018: 49):

أ. **إفلاس المدين أو إعساره:** فقط لا يكون للمدين سيولة كافية يسدد بها دينه أو لديه سيولة ولكنها لا تكفي لسداد أصل الدين.

ب. **مماطلة المقترض:** في هذه الحالة المقترض له السيولة الكافية ويمتلك القدرة على تسديد القرض ولكنه يماطل في السداد من اجل الاستفادة من هذه المديونية في الاستثمار.

ج. **ضعف دراسة الجدارة الائتمانية للعميل:** يعمل التحليل الائتماني السليم على تقليل درجة المخاطر **الائتمانية** التي يتعرض لها المقترضين وفي حالة وجود ضعف في دراسة الجدارة الائتمانية للمقترض سيسبب زيادة في القروض المتعثرة للبنك.

د. **عدم قدرة البنوك على متابعة المشروع الممول:** ويحدث ذلك بسبب سوء إدارة البنك وعدم وجود نظام سليم في متابعة القروض الممنوحة للعملاء وعدم التأكد من صرف القروض وفق المشاريع التي خصصت لأجلها.

سادساً. أنواع القروض المتعثرة: إن فهم التعثر المالي وأسبابه وتعريف الديون المتعثرة يساعد البنوك والمؤسسات المالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع هذه المخاطر وضمان استقرار النظام المالي. ويمكن بيان أنواع الديون المتعثرة كالآتي: (نصير، 2022: 54)

1. الديون المنتجة للعوائد: الائتمان الجيد :هو الائتمان الذي يتمتع فيه العميل بالقدرة الكاملة على سداد المبالغ والفوائد المستحقة عليه.
2. الائتمان المتوسط: يشير إلى الائتمان الذي مضى على موعد استحقاق القرض أو أقساطه أو فوائده لفترة تتجاوز ثلاثين يومًا ولكن لا تتجاوز تسعين يومًا.
3. الديون المتعثرة أو الديون غير المنتجة للعوائد
4. الائتمان دون المتوسط: هو الائتمان الذي مضى على موعد تسديد أصل القرض أو الفائدة المستحقة لمدة تتراوح بين تسعين يومًا ومائة وثمانين يومًا، ويتطلب اتخاذ إجراءات من المصرف لتصحيح الأوضاع وتفعيل تسديد القرض وفوائده.
5. الائتمان المشكوك في تحصيله :يتعلق بالديون التي مضت على تعثرها مدة تزيد عن مائة وثمانين يومًا ولكن أقل من سنة، وتتسم بارتفاع مخاطر التسديد وعدم كفاية الضمانات المقدمة، مما يجعل المصرف عرضة لخسائر مالية.
6. الائتمان الخاسر :يشمل الديون التي لا يمكن تحصيلها على الرغم من وجود فرصة ضئيلة لاستعادة جزء من المبالغ في المستقبل، وتشمل جميع الديون التي تجاوز موعد استحقاقها سنة دون أن يتم تسديدها.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (1): 361-389
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.1.21

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الاختبارات المستخدمة في تحليل البيانات:

1. **ثبات الأداة:** تم الاعتماد على معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس الاتساق الداخلي بين فقرات كل بُعد من أبعاد الدراسة، والجدول رقم (1-2) الآتي يوضح نتائج اختبار كرونباخ-ألفا والتي كانت نتيجة الاختبار لجميع أبعاد الدراسة أعلى من (70%) وهذه النسبة تعد مقبولة اعتمادا على (Sekeran,2016). مما يدل على أن جميع فقرات أداة الدراسة تتمتع بالاتساق الداخلي.

جدول (1-2): معاملات الثبات (كرونباخ الفا) لأبعاد الدراسة ومجالاتها

الفقرات	البُعد	عدد الفقرات	قيمة معامل الثبات (Alpha)
5-1	هيكل الملكية الحكومية	5	0.864
10-6	هيكل الملكية الأجنبية	5	0.747
15-11	هيكل الملكية المؤسسية	5	0.815
20-16	هيكل تركز الملكية	5	0.774
25-21	هيكل الملكية الإدارية	5	0.772
30-26	المديونية قصيرة الاجل (STD)	5	0.744
35-31	المديونية طويلة الاجل (LTD)	5	0.760
40-36	المديونية الكلية (TD)	5	0.701

المصدر: من إعداد الباحث، بناءً على النتائج المستخرجة من برنامج (SPSS V.29).

يظهر الجدول رقم (1-2) أن جميع قيم معاملات الثبات بطريقة (كرونباخ الفا) كانت مقبولة لأغراض التطبيق، حيث أنها تراوحت بين (74.7%-86.4%) وهذه النتائج فيما يتعلق بالمتغير المستقل، وقد أشارت النتائج أيضا فيما يتعلق بالمتغير التابع حيث كانت مقبولة وجاءت بدرجة (76.0%) وهذا يشير إلى قبول معاملات الثبات وجمعيها قيم مقبولة لأغراض التطبيق؛ إذ أشارت معظم الدراسات إلى أن نسبة قبول معامل الثبات (70.0%).

2. **خصائص عينة الدراسة:** تناولت الدراسة جملة من الخصائص الشخصية لعينة الدراسة من حيث: (الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي) والمستقاة من المعلومات الشخصية التي تضمنتها الاستبانة، واستناداً على ذلك تم وصفها كما في الجدول رقم (1-3).

جدول (1-3): الخصائص الشخصية لعينة الدراسة

المقياس	الخصائص	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	235	%82.5
	أنثى	50	%17.5
الفئة العمرية	أقل من 25 سنة	10	%3.5
	من 25– أقل من 35 سنة	90	%31.6
	من 35 – أقل من 45 سنة	132	%46.3
	45 سنة فأكثر	53	%18.6

المقياس	الخصائص	التكرار	النسبة
المستوى التعليمي	دبلوم كلية مجتمع فأقل	71	%24.9
	بكالوريوس	112	%39.3
	ماجستير	94	%33.0
	دكتوراه	8	%2.8
المسمى الوظيفي	مدير	15	%5.5
	نائب مدير	22	%5.6
	رئيس قسم	57	%33.5
	موظف	191	%55.5
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	117	%41.1
	من 5- أقل من 10 سنوات	142	%49.8
	من 10-أقل من 15 سنة	18	%6.3
	15 سنة فأكثر	8	%2.8
	المجموع	285	%100

المصدر: من إعداد الباحث، بناءً على النتائج المستخرجة من برنامج (SPSS V.29).

من خلال الجدول رقم (1-3) يظهر أن توزيع أفراد عينة الدراسة جاء على النحو الآتي:

دلت النتائج أنَّ نسبة الذكور بلغت (82.5%)، في حين بلغت نسبة الإناث (17.5%). في حين جاءت الفئة العمرية (من 35-أقل من 45 سنة) في المرتبة الأولى بنسبة بلغت (46.3%)، وجاء في المرتبة الأخيرة الفئة العمرية (أقل من 25 سنة) بنسبة بلغت (3.5%).

أما المستوى التعليمي فقد جاء في المرتبة الأولى مؤهل (بكالوريوس) بنسبة بلغت (39.3%)، في حين جاء في المرتبة الأخيرة مؤهل (دكتوراه)، بنسبة بلغت (2.8%).

ومن حيث المسمى الوظيفي جاء مسمى (موظف) في المرتبة الأولى بنسبة بلغت (55.5%)، في حين جاء مسمى (مدير) في المرتبة الأخيرة بنسبة بلغت (5.5%).

واخيراً جاءت فئة الخبرة (من 5- أقل من 10 سنوات) في المرتبة الأولى بنسبة بلغت (49.8%)، في حين جاءت الفئة (15 سنة فأكثر) في المرتبة الأخيرة بنسبة (2.8%).

3. **المعيار الإحصائي:** لتفسير المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد مجتمع الدراسة (وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة) على كل فقرة من فقرات الاستبانة وعلى كل مجال من مجالاتها كما هو مبين في الجدول رقم (1-4).

جدول (1-4): المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد مجتمع الدراسة

المتوسط الحسابي	درجة التقييم
أقل من 2.33	منخفض
من 2.33 - أقل من 3.67	متوسط
أكثر من 3.67	مرتفع

4. **الإحصاء الوصفي**

السؤال الأول: ما مستوى كفاية رأس المال بأبعاده (هيكل الملكية الحكومية، هيكل الملكية الأجنبية، هيكل الملكية المؤسسية، هيكل تركز الملكية، هيكل الملكية الإدارية، المديونية قصيرة الأجل، المديونية طويلة الاجل، المديونية الكلية) في المصارف التجارية العراقية؟

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (1): 361-389
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.1.21

لقد تم حساب كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات (كفاية رأس المال) كل على حدة وكانت النتيجة كما يأتي:

أولاً. أبعاد المتغير المستقل (كفاية رأس المال):

جدول (1-5) المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة عن أبعاد هيكل الملكية والمديونية والمجال ككل مرتبة وفقاً للوسط الحسابي

تسلسل الفقرة	البُعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي
5-1	هيكل الملكية الحكومية	3.55	0.408	1	متوسط
10-6	هيكل الملكية الأجنبية	3.33	0.418	8	متوسط
15-11	هيكل الملكية المؤسسية	3.49	0.501	3	متوسط
20-16	هيكل تركز الملكية	3.43	0.405	4	متوسط
25-21	هيكل الملكية الإدارية	3.39	0.408	5	متوسط
30-26	المديونية قصيرة الاجل (STD)	3.51	0.468	2	متوسط
35-31	المديونية طويلة الاجل (LTD	3.36	0.399	7	متوسط
40-36	المديونية الكلية (TD)	3.36	0.409	6	متوسط
الوسط الكلي		3.44	ـــــ		متوسط

المصدر: من إعداد الباحث، بناءً على النتائج المستخرجة من برنامج (SPSS V.29).

يظهر من الجدول رقم (1-5)، أن المتوسط الكلي لمتغيّر كفاية رأس المال في البنوك التجارية العراقية جاء بدرجة متوسطة من وجهة نظر المبحوثين؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.44)، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.33-3.55) واحتل بعد هيكل الملكية الحكومية المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (3.55)، وانحراف معياري (0.408)، في حين جاء بعد هيكل الملكية الأجنبية في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد، بوسط حسابي بلغ (3.33)، وانحراف معياري (0.418). وقد تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد هيكل الملكية والمديونية، وكانت على النحو الآتي:

البُعد الأول: هيكل الملكية الحكومية

جدول (1-6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة عن فقرات بُعد " كفاية رأس المال " وفقاً للمتوسط الحسابي

رقم الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
1	3.75	0.433	1	مرتفع
2	3.45	0.498	4	متوسط
3	3.32	0.544	5	متوسط
4	3.69	0.554	2	مرتفع
5	3.54	0.499	3	متوسط
الوسط الكلي	3.55			متوسط

المصدر: من إعداد الباحث، بناءً على النتائج المستخرجة من برنامج (SPSS V.29).

يظهر الجدول رقم (1-6) أن الوسط الكلي لبعد كفاية رأس المال كإحدى أبعاد هيكل الملكية والمديونية جاء بدرجة متوسطة؛ إذ بلغ الوسط الكلي (3.55). واحتلت الفقرة (1) المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (3.75) وانحراف معياري (0.433)، في حين جاءت الفقرة (3) في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي بلغ (3.32) وانحراف معياري (0.544).

البُعد الثاني: هيكل الملكية الأجنبية

جدول (1-7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة عن فقرات بُعد" هيكل الملكية الأجنبية" وفقاً للوسط الحسابي

رقم الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
6	3.28	0.563	3	متوسط
7	3.47	0.500	2	متوسط
8	3.18	0.676	5	متوسط
9	3.54	0.499	1	متوسط
10	3.20	0.700	4	متوسط
الوسط الكلي	3.33			متوسط

المصدر: من إعداد الباحث، بناءً على النتائج المستخرجة من برنامج (SPSS V.29).

يظهر الجدول (1-7) أن الوسط الكلي لبُعد هيكل الملكية الأجنبية كإحدى أبعاد هيكل الملكية والمديونية جاء بدرجة متوسطة؛ إذ بلغ الوسط الكلي (3.33). واحتلت الفقرة (9) المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (3.54) وانحراف معياري (0.499)، في حين جاءت الفقرة (8) في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي بلغ (3.18) وانحراف معياري (0.676).

البُعد الثالث: هيكل الملكية المؤسسية

جدول (1-8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة عن فقرات بُعد" هيكل الملكية المؤسسية" وفقاً للوسط الحسابي

رقم الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
11	3.55	0.564	1	متوسط
12	3.50	0.528	3	متوسط
13	3.29	0.636	4	متوسط
14	3.39	0.621	5	متوسط
15	3.51	0.541	2	متوسط
الوسط الكلي	3.49			متوسط

المصدر: من إعداد الباحث، بناءً على النتائج المستخرجة من برنامج (SPSS V.29).

يظهر الجدول رقم (1-8) أن الوسط الكلي لبُعد هيكل الملكية المؤسسية كإحدى أبعاد هيكل الملكية والمديونية جاء بدرجة متوسطة؛ إذ بلغ الوسط الكلي (3.49). واحتلت الفقرة (11) المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (3.55) وانحراف معياري (0.564)، في حين جاءت الفقرة (14) في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي بلغ (3.39) وانحراف معياري (0.621).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (1): 361-389
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.1.21

البُعد الرابع: هيكل تركز الملكية

جدول (1-9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة عن فقرات بُعد " هيكل تركز الملكية " وفقاً للوسط الحسابي

تسلسل الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
16	3.50	0.554	2	متوسط
17	3.39	0.581	4	متوسط
18	3.48	0.585	3	متوسط
19	3.58	0.626	1	متوسط
20	3.19	0.713	5	متوسط
الوسط الكلي	3.43			متوسط

المصدر: من إعداد الباحث، بناءً على النتائج المستخرجة من برنامج (SPSS V.29)

يظهر الجدول رقم (1-9) أن الوسط الكلي لبُعد هيكل تركز الملكية كإحدى أبعاد هيكل الملكية والمديونية جاء بدرجة متوسطة؛ إذ بلغ الوسط الكلي (3.43). واحتلت الفقرة (19) المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (3.58) وانحراف معياري (0.626)، في حين جاءت الفقرة (20) في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي بلغ (3.19) وانحراف معياري (0.713).

البُعد الخامس: هيكل الملكية الإدارية

جدول (1-10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة عن فقرات بُعد " هيكل الملكية الإدارية " وفقاً للوسط الحسابي

تسلسل الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
21	3.50	0.554	2	متوسط
22	3.39	0.581	4	متوسط
23	3.48	0.585	3	متوسط
24	3.58	0.626	1	متوسط
25	3.19	0.713	5	متوسط
الوسط الكلي	3.39			متوسط

المصدر: من إعداد الباحث، بناءً على النتائج المستخرجة من برنامج (SPSS V.29).

يظهر الجدول رقم (1-10) أن الوسط الكلي لبُعد هيكل الملكية الإدارية كإحدى أبعاد هيكل الملكية والمديونية جاء بدرجة متوسطة؛ إذ بلغ الوسط الكلي (3.39). واحتلت الفقرة (24) المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (3.58) وانحراف معياري (0.626)، في حين جاءت الفقرة (25) في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي بلغ (3.19) وانحراف معياري (0.713).

البُعد السادس: المديونية قصيرة الاجل (STD):

جدول (1-11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة عن فقرات بُعد " المديونية قصيرة الاجل (STD)" وفقاً للوسط الحسابي

تسلسل الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
26	3.42	0.695	5	متوسط
27	3.47	0.591	4	متوسط
28	3.49	0.730	3	متوسط
29	3.62	0.631	1	متوسط
30	3.53	0.674	2	متوسط
الوسط الكلي	3.39			متوسط

المصدر: من إعداد الباحث، بناءً على النتائج المستخرجة من برنامج (SPSS V.29)

يظهر الجدول رقم (1-11) أن الوسط الكلي لبُعد المديونية قصيرة الأجل (STD) كإحدى أبعاد هيكل الملكية والمديونية جاء بدرجة متوسطة؛ إذ بلغ الوسط الكلي (3.39). واحتلت الفقرة (29) المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (3.62) وانحراف معياري (0.631)، في حين جاءت الفقرة (26) في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي بلغ (3.42) وانحراف معياري (0.695).

البُعد السابع: المديونية طويلة الاجل (LTD):

جدول (1-12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة عن فقرات بُعد " المديونية طويلة الاجل (LTD)" وفقاً للوسط الحسابي

تسلسل الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
31	3.35	0.642	3	متوسط
32	3.29	0.646	4	متوسط
33	3.42	0.695	2	متوسط
34	3.28	0.563	5	متوسط
35	3.47	0.500	1	متوسط
الوسط الكلي	3.36			متوسط

المصدر: من إعداد الباحث، بناءً على النتائج المستخرجة من برنامج (SPSS V.29).

يظهر الجدول رقم (1-12) أن الوسط الكلي لبُعد المديونية طويلة الأجل (LTD) كإحدى أبعاد هيكل الملكية والمديونية جاء بدرجة متوسطة؛ إذ بلغ الوسط الكلي (3.36). واحتلت الفقرة (35) المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (3.47) وانحراف معياري (0.500)، في حين جاءت الفقرة (34) في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي بلغ (3.28) وانحراف معياري (0.563).

البُعد الثامن: المديونية الكلية:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (1): 361-389
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.1.21

جدول (1-13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة عن فقرات بُعد " المديونية الكلية" وفقاً للوسط الحسابي

تسلسل الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
36	3.18	0.676	5	متوسط
37	3.54	0.499	1	متوسط
38	3.20	0.700	4	متوسط
39	3.50	0.554	2	متوسط
40	3.39	0.581	3	متوسط
الوسط الكلي	3.36			متوسط

المصدر: من إعداد الباحث، بناءً على النتائج المستخرجة من برنامج (SPSS V.29).

يظهر الجدول رقم (1-13) أن الوسط الكلي لبُعد المديونية الكلية كإحدى أبعاد هيكل الملكية والمديونية جاء بدرجة متوسطة؛ إذ بلغ الوسط الكلي (3.36). واحتلت الفقرة (37) المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (3.54) وانحراف معياري (0.499)، في حين جاءت الفقرة (36) في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي بلغ (3.18) وانحراف معياري (0.676).

المتوسطات الحسابية لفقرات الدراسة للمتغير التابع

السؤال الثاني: ما مستوى القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في المصارف التجارية العراقية؟

لقد تم حساب كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير (القروض المتعثرة) وكانت النتيجة كما يلي:

جدول (1-14): المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول مجال القروض المتعثرة وفقاً للوسط الحسابي

تسلسل الفقرة	البُعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي
40-36	القروض المتعثرة	3.41	0.360	1	متوسط
الوسط الكلي		3.41	_____		متوسط

المصدر: من إعداد الباحث، بناءً على النتائج المستخرجة من برنامج (SPSS V.29).

يظهر من الجدول رقم (1-14)، أن المتوسط الكلي لمتغيّر القروض المتعثرة في المصارف التجارية العراقية جاء بدرجة متوسطة من وجهة نظر المبحوثين؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.41). وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد، حيث كانت على النحو الآتي:

جدول (1-15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة عن فقرات بُعد " القروض المتعثرة" وفقاً للوسط الحسابي

تسلسل الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
41	4.10	0.687	4	مرتفع
42	4.08	0.639	6	مرتفع

تسلسل الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الأهمية
43	4.15	0.605	2	مرتفع
44	4.12	0.674	3	مرتفع
45	4.09	0.708	5	مرتفع
46	4.08	0.639	6	مرتفع
47	4.06	0.722	7	مرتفع
48	3.85	0.736	9	مرتفع
49	4.21	0.783	1	مرتفع
50	4.03	0.689	8	مرتفع
الوسط الكلي	4.08			مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث، بناءً على النتائج المستخرجة من برنامج (SPSS V.29).

يظهر الجدول رقم (1-15) أن الوسط الكلي لفقرات بُعد القروض المتعثرة جاء بدرجة مرتفعة؛ إذ بلغ الوسط الكلي (4.08). واحتلت الفقرة (49) المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (4.21) وانحراف معياري (0.783)، في حين جاءت الفقرة (48) في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي بلغ (3.85) وانحراف معياري (0.736).

اختبار فرضيات الدراسة: ولاختبار فرضيَّات الدّراسة، تم استخدام تحليل المربعات الصغرى (PLS)، اعتماداً على برنامج (SmartPLS 4)

قبل البدء باختبار فرضيات الدراسة الرئيسة والفرعية، تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية للتأكد من ملاءمة البيانات للتحليل الإحصائي، ويوضح الجدول رقم (1-16) أهم الاختبارات الاحصائية المستخدمة للتأكد من ملاءمة البيانات للتحليل الإحصائي، وأهم معايير القبول لهذه الاختبارات:

جدول (1-16): الاختبارات الاحصائية المستخدمة للتأكد من ملاءمة البيانات للتحليل الاحصائي، وأهم معايير القبول لهذه الاختبارات

الاختبار	معيار المقارنة
Composite Reliability (CR)	أكبر من (0.70)
Average Variance Extracted (AVE)	أكبر من (0.50)
Factor Loading	أكبر من (0.70)
Discriminant validity	يجب أن يكون الجذر التربيعي للتباين المفسَر للبُعد أكبر من معامل ارتباطه مع الأبعاد الأخرى
Variance Inflation Factor (VIF)	أقل من (5)
	من 0.10-أقل من 0.25 (جودة نموذج قليلة)
Goodness of fit (GOF)	من 0.25-أقل من 0.360 (متوسطة)
	أكبر من 0.360 (مرتفعة)
	حجم تأثير كبير إذا كانت قيمته أكبر من 0.350
	حجم تأثير متوسط إذا كانت قيمته بين 0.15-0.350

الاختبار	معيار المقارنة
Effect size (F^2)	حجم تأثير ضعيف إذا كانت قيمته بين 0.02- أقل من 0.15
	إذا كانت قيمته أقل من 0.02 هذا يعني عدم وجود تأثير
(Q^2)	يقيس قدرة النموذج على التنبؤ، ولا بد أن تكون أكبر من صفر.
(R^2)	يعتبر معامل التحديد مقياس لقوة النموذج، ومقدار التفسير، كلما اقتربت قيمته من الواحد دل ذلك على قوة النموذج في التفسير، ويعتبر 0.10 هو الحد الأدنى المقبول لقيمة معامل التحديد.

Resources: (Hair et al., 2022).

فيما يأتي توضيح لنتائج هذه الاختبارات:

أولاً. الثبات المركب (CR) ومعدل التباين المستخرج (AVE):

جدول (1-17): قيمة الثبات المركب (CR) ومعدل التباين المستخرج (AVE)

الأبعاد	قيمة الثبات المركب (CR)	معامل التباين المستخرج (AVE)
هيكل الملكية الحكومية	0.928	0.72
هيكل الملكية الأجنبية	0.87	0.573
هيكل الملكية المؤسسية	0.87	0.573
هيكل تركز الملكية	0.889	0.616
هيكل الملكية الإدارية	0.894	0.63
المديونية قصيرة الاجل	0.914	0.681
المديونية طويلة الاجل	0.928	0.721
المديونية الكلية	0.931	0.731
كفاية رأس المال	0.978	0.526
القيمة السوقية	0.925	0.552

المصدر: من إعداد الباحث، بناءً على النتائج المستخرجة من برنامج (SmartPLS 4).

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن قيم الثبات المركب (CR) كانت أكبر من (70%)، وكذلك قيم معدل التباين المستخرج (AVE) كانت أكبر من (50%)، وهذه القيم مقبولة من الناحية الإحصائية.

ثانيًا. معاملات التحميل (Factor Lauding): حسب Hair et al.(2022). يجب أن تكون قيمة معاملات التحميل الفقرات الدراسة أكبر من (70%) ليتم إدخالها في تحليل البيانات الإحصائية، وقد تم استخراج معاملات التحميل لفقرات الدراسة كافة، وكانت حسب الشكل رقم (1-1):

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (1): 361-389
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.1.21

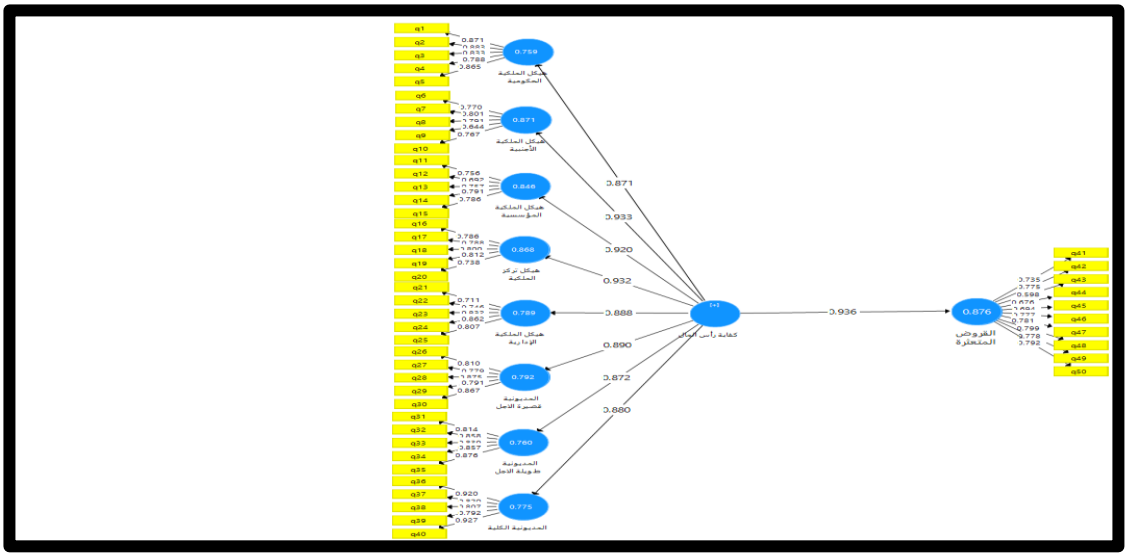

شكل (1-1): معاملات التحميل لفقرات الدراسة

ثالثاً. الصدق التمييزي: يشير الصدق التمييزي إلى أن بنود المقياس التي تقيس بعداً معيناً تقيس بالفعل المتغير ذاته وليس بعداً آخر، ويتم التحقق منه عن طريق مقارنة بين الجذر التربيعي للتباين المفسّر للبعد مع معاملات الارتباط بين الأبعاد الأخرى، أي يجب أن يكون الجذر التربيعي للتباين المفسّر للبعد أكبر من معامل ارتباطه مع الأبعاد الأخرى، ويوضح الجدول رقم (1-18) مصفوفة الصدق التمييزي لأبعاد ومتغيرات الدراسة مقارنة بالجذر التربيعي للتباين المفسر.

جدول (1-18): مصفوفة الصدق التمييزي لأبعاد ومتغيرات الدراسة مقارنة بالجذر التربيعي للتباين المفسر

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
1	0.956									
2	0.698	0.965								
3	0.865	0.619	0.884							
4	0.915	0.636	0.849	0.89						
5	0.936	0.88	0.872	0.825	0.933					
6	0.902	0.818	0.773	0.802	0.725	0.862				
7	0.743	0.653	0.822	0.868	0.888	0.812	0.794			
8	0.7	0.855	0.609	0.63	0.871	0.797	0.655	0.849		
9	0.858	0.805	0.759	0.791	0.92	0.856	0.777	0.789	0.852	
10	0.842	0.823	0.783	0.776	0.932	0.757	0.8	0.805	0.757	0.785

رابعًا. معامل تضخم التباين واختبار التباين المسموح به: تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين أبعاد المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) باستخدام معامل تضخم التباين (VIF)، واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل بعد من أبعاد الدّراسة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (VIF) للقيمة (5)، وأن تكون قيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من (0.05).

جدول (1-19): اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح

الأبعاد	التباين المسموح (Tolerance)	معامل تضخم التباين (VIF)
هيكل الملكية الحكومية	0.510	1.960
هيكل الملكية الأجنبية	0.115	8.678
هيكل الملكية المؤسسية	0.562	1.780
هيكل تركز الملكية	0.324	3.085
هيكل الملكية الإدارية	0.827	1.209
المديونية قصيرة الاجل	0.494	2.024
المديونية طويلة الاجل	0.298	3.355
المديونية الكلية	0.109	9.201

يُظهر الجدول رقم (1-19)، أن قيمة (VIF) لجميع أبعاد المتغيرات المستقلة كانت أقل من (10) وتتراوح ما بين (1.209-9.201)، كما يلاحظ أن قيمة التباين المسموح به (Tolerance) لجميع تلك الأبعاد كانت أكبر من (0.05)، وتتراوح ما بين (0.109-0.827)؛ لذلك يُمكن القول إنه لا يوجد مشكلة حقيقية تتعلق بوجود ارتباط عالٍ بين أبعاد المتغيرات المستقلة.

خامساً. Good of Fit of the Model GoF جودة النموذج: تعرف (Good of Fit of the Model (GoF على أنها مقاييس التوافق المعتمدة، وهي الوسط الهندسي لكل من متوسط التباين المستخرج (AVE) ومتوسط R-Square للمتغير التابع. الهدف الرئيسي من Goodness of Fit هو تقدير نموذج الدراسة على كل من المستويين، والقياسات والنماذج الهيكلية، مع التركيز بشكل أكبر على الأداء العام للنموذج، توضح معادلة هذا الاختبار معادلة حساب (GoF) التي توفر معايير الجودة لتحديد مستوى قيمة النموذج الجيد. تُظهر المعادلة معادلة حساب (GoF) التي تتضمن الجذر التربيعي لـ R-square للبناء الداخلي مضروباً في متوسط جميع AVE، وهي كما يأتي:

$$GoF = \sqrt{R^2 * AVE}$$

جدول (1-20): نتائج العمليات الحسابية لاختبار (GOF)

متوسط (R^2)	متوسط (AVE)	(AVE) × (R^2)	$\sqrt{(R^2)}$ × (AVE)
0.876	0.552	0.483	0.694

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الاحصائي (SmartPLS 4).

يُلاحَظ من الجدول (1-20) أن قيمة (GOF) وبلغت (0.694)، وهي ضمن الحدود المقبولة إحصائياً.

واستنادًا إلى ما تقدم، وبعد التأكد من عدم وجود تداخل بين أبعاد المتغير المستقل، وأن بيانات الدّراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وبعد التأكد من صلاحية وجودة أنموذج الدّراسة، فقد أصبح بالإمكان اختبار فرضيات الدراسة.

ولاختبار فرضيَّات الدّراسة، تم استخدام تحليل المربعات الصغرى (PLS)، واعتمادًا على برنامج (SmartPLS 4). وبداية تم تقييم النموذج البنائي من خلال استخراج معاملات (F^2, ,Q^2) (R^2) للدراسة وكانت نتائجه كما يأتي:

أولاً. معامل حجم التأثير (F^2):

جدول (1-21): معامل التأثير(F^2)

المسار	F^2	النتيجة
كفاية رأس المال -> القروض المتعثرة	7.094	تأثير كبير

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الاحصائي (SmartPLS 4).

دلت نتائج التحليل الاحصائي أن حجم تأثير المسار الأول: (كفاية رأس المال -> القروض المتعثرة) قد بلغ (7.094)، وهو ذو حجم تأثير كبير.

ثانياً. معامل التحديد (R^2):

جدول (1-22): معامل التحديد (R^2)

المسار	R^2
كفاية رأس المال -> القروض المتعثرة	0.876

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على نتائج التحليل الاحصائي (SmartPLS 4).

دلت النتائج الاحصائية أن كفاية رأس المال فسر ما مقداره (87.6%) من التباين في القروض المتعثرة.

ثالثاً. معامل التنبؤ (Q^2):

جدول (1-23) معامل التنبؤ (Q^2)

المسار	Q^2	النتيجة
كفاية رأس المال -> القروض المتعثرة	0.478	القيمة مقبولة

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الاحصائي (SmartPLS 4).

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي أن للمتغيرات المستقلة القدرة على التنبؤ بالمتغيرات التابعة، حيث أن قيمة معامل التنبؤ (Q^2) جاءت بقيمة (0.478) وهي قيمة مقبولة من الناحية الاحصائية.

أولاً. نتائج اختبار الفرضيات

تحليل الفرضية الرئيسة الأولى التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) كفاية رأس المال بأبعادها (هيكل الملكية الحكومية، هيكل الملكية الأجنبية، هيكل الملكية المؤسسية، هيكل تركز الملكية، هيكل الملكية الإدارية، المديونية قصيرة الأجل، المديونية طويلة الأجل، المديونية الكلية) في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية؛ إذ يوضح الجدول رقم (1-24) نتائج اختبار هذه الفرضية.

جدول (1-24): نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى (Ho1)

المسار	معامل المسار	الخطأ المعياري	T	Sig
كفاية رأس المال -> القروض المتعثرة	0.936	0.008	113.627	0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

دلت نتائج التحليل الإحصائي على وجود أثر ذو دلالة احصائية لمتغير كفاية رأس المال في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية؛ إذ بلغ معامل المسار (0.936)، وبلغت قيمة (T) المحسوبة (113.627)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية

(α≤0.05)؛ ويؤكد هذا عدم صحة الفرضية الرئيسة الأولى، وقبول فرضية الإثبات التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لكفاية رأس المال بأبعادها (هيكل الملكية الحكومية، هيكل الملكية الأجنبية، هيكل الملكية المؤسسية، هيكل تركز الملكية، هيكل الملكية الإدارية، المديونية قصيرة الأجل، المديونية طويلة الأجل، المديونية الكلية) في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية، حيث تتوافق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة (عوينات، محمد، 2016) حيث أشارت الى وجود تأثير ذو دلالة للقروض المتعثرة على بعض مؤشرات الأداء المالي، ويعود ذلك إلى أن هذه القروض تؤثر بشكل كبير وملموس على جوانب عدة من أداء البنك، مما يتطلب اهتماماً فورياً وتدابير فعالة للتعامل معها.

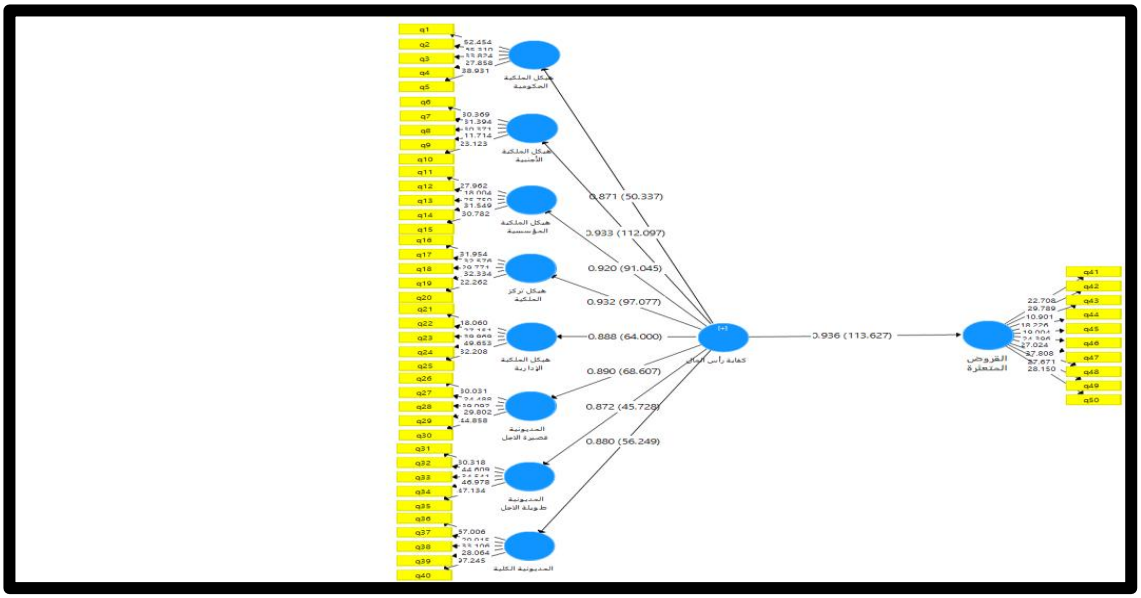

شكل (1-2): نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الاولى (Ho1)

نتائج اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الأولى:

يوضح الجدول رقم (1-25) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الأولى، حسب الآتي:

جدول (1-25): نتائج اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الأولى

المسار	معامل المسار	الخطأ المعياري	T	Sig	R^2
هيكل الملكية الحكومية-> القروض المتعثرة	0.085	0.053	1.585	0.114	0.087
هيكل الملكية الأجنبية-> القروض المتعثرة	0.327	0.021	15.27	0.000	0.336
هيكل الملكية المؤسسية-> القروض المتعثرة	0.146	0.02	7.414	0.000	0.157
هيكل تركز الملكية-> القروض المتعثرة	-0.019	0.021	0.926	0.355	-0.020

هيكل الملكية الإدارية-> القروض المتعثرة	0.51	0.023	22.496	0.000	0.493
المديونية قصيرة الاجل-> القروض المتعثرة	0.144	0.023	6.136	0.000	0.144
المديونية طويلة الاجل-> القروض المتعثرة	0.035	0.023	1.537	0.125	0.036
المديونية الكلية-> القروض المتعثرة	-0.189	0.056	3.388	0.001	-0.194

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

نتائج تحليل الفرضية الفرعية الأولى ($Ho1._1$) التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية الحكومية في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية. وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

كما دلت نتائج الدراسة على عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية لهيكل الملكية الحكومية في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية؛ حيث بلغت قيمة معامل المسار (0.085) وقيمة (T) المحسوبة (1.585) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$)، كما دلت النتائج أنَّ متغير هيكل الملكية الحكومية قد فسر ما مقداره (0.087%) من التباين في القروض المتعثرة؛ ويؤكد هذا صحة الفرضية الفرعية الأولى (Ho1.1) التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية الحكومية في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية. وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

نتائج تحليل الفرضية الفرعية الثانية ($Ho1._2$) التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية الأجنبية في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية. وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

كما دلت نتائج الدراسة على وجود أثر ذو دلالة احصائية لهيكل الملكية الأجنبية في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية؛ حيث بلغت قيمة معامل المسار (0.327) وقيمة (T) المحسوبة (15.27) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$)، كما دلت النتائج أنَّ متغير هيكل الملكية الحكومية قد فسر ما مقداره (0.336%) من التباين في القروض المتعثرة؛ ويؤكد هذا عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية (Ho1.2) وقبول فرضية الاثبات التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية الأجنبية في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية. وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$).

نتائج تحليل الفرضية الفرعية الثالثة ($Ho1._3$) التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية المؤسسية في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية. وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

كما دلت نتائج الدراسة على وجود أثر ذو دلالة احصائية لهيكل الملكية المؤسسية في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية؛ حيث بلغت قيمة معامل المسار (0.146) وقيمة (T) المحسوبة (7.414) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$)،

كما دلت النتائج أنَّ متغير هيكل الملكية المؤسسية قد فسر ما مقداره (0.157%) من التباين في القروض المتعثرة؛ ويؤكد هذا عدم صحة الفرضية الفرعية الثالثة (Ho1.3) وقبول فرضية الاثبات التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لهيكل الملكية المؤسسية في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية. وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05).

نتائج تحليل الفرضية الفرعية الرابعة (Ho1.4) التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لهيكل تركز الملكية في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية. وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05).

كما دلت نتائج الدراسة على عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية لهيكل تركز الملكية في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية؛ حيث بلغت قيمة معامل المسار (-0.019) وقيمة (T) المحسوبة (0.926) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a≤0.05)، كما دلت النتائج أنَّ متغير هيكل تركز الملكية قد فسر ما مقداره (-0.020%) من التباين في القروض المتعثرة؛ ويؤكد هذا صحة الفرضية الفرعية الرابعة (Ho1.4) التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لهيكل تركز الملكية في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية. وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05).

نتائج تحليل الفرضية الفرعية الخامسة (Ho1.5) التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لهيكل الملكية الإدارية في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية. وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05).

كما دلت نتائج الدراسة على وجود أثر ذو دلالة احصائية لهيكل الملكية الإدارية في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية؛ حيث بلغت قيمة معامل المسار (0.51) وقيمة (T) المحسوبة (22.496) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a≤0.05)، كما دلت النتائج أنَّ متغير هيكل الملكية الإدارية قد فسر ما مقداره (0.493%) من التباين في القروض المتعثرة؛ ويؤكد هذا عدم صحة الفرضية الفرعية الخامسة (Ho1.5) وقبول فرضية الاثبات التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لهيكل الملكية الإدارية في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية. وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05).

نتائج تحليل الفرضية الفرعية السادسة (Ho1.6) التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) للمديونية قصيرة الأجل في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية. وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05).

كما دلت نتائج الدراسة على وجود أثر ذو دلالة احصائية للمديونية قصيرة الأجل في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية؛ حيث بلغت قيمة معامل المسار (0.144) وقيمة (T) المحسوبة (6.136) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (a≤0.05)، كما دلت النتائج أنَّ متغير المديونية قصيرة الأجل قد فسر ما مقداره (0.144%) من التباين في القروض المتعثرة؛ ويؤكد هذا عدم صحة الفرضية الفرعية السادسة (Ho1.6) وقبول فرضية الاثبات التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) للمديونية قصيرة الأجل في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية. وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≤0.05).

نتائج تحليل الفرضية الفرعية السابعة ($Ho1._7$) التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) المديونية طويلة الأجل في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية. وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

كما دلت نتائج الدراسة على عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية المديونية طويلة الأجل في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية؛ حيث بلغت قيمة معامل المسار (0.035) وقيمة (T) المحسوبة (1.537) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$)، كما دلت النتائج أنَّ متغير المديونية طويلة الأجل قد فسر ما مقداره (0.036%) من التباين في القروض المتعثرة؛ ويؤكد هذا صحة الفرضية الفرعية السابعة (Ho1.7) التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمديونية طويلة الأجل في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية. وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

نتائج تحليل الفرضية الفرعية الثامنة ($Ho1._8$) التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمديونية الكلية في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية. وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

كما دلت نتائج الدراسة على عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية للمديونية الكلية في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية؛ حيث بلغت قيمة معامل المسار (-0.189) وقيمة (T) المحسوبة (3.388) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$)، كما دلت النتائج أنَّ متغير المديونية الكلية قد فسر ما مقداره (-0.194%) من التباين في القروض المتعثرة؛ ويؤكد هذا عدم صحة الفرضية الفرعية الثامنة (Ho1.8) وقبول فرضية الاثبات التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمديونية الكلية في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية. وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$).

شكل (1-3): نتائج اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة الأولى

ثانياً. مناقشة النتائج:

مناقشة النتائج المتعلقة بمستوى كفاية رأس المال في المصارف التجارية العراقية: دلت النتائج على أن الوسط الكلي لمتغير كفاية رأس المال في المصارف التجارية العراقية جاءت بدرجة متوسطة؛ واحتل بعد (هيكل الملكية الحكومية) المرتبة الأولى، في حين جاء بعد (هيكل الملكية الأجنبية) في المرتبة الأخيرة.

ويمكن أن يبرر سبب مجيء المستوى بالنسبة لكفاية رأس المال في المصارف التجارية العراقية جاءت بدرجة متوسطة نتيجة أن الحكومة العراقية تمتلك أو تسيطر على معظم القطاعات الاقتصادية والموارد الوطنية. وعلى مستوى الأبعاد الفرعية التي تم اختيارها لقياس مستوى كفاية رأس المال في المصارف التجارية العراقية فقد كانت النتائج كما يأتي:

البعد الأول: هيكل الملكية الحكومية: كما دلت النتائج على أن مستوى هيكل الملكية الحكومية في المصارف التجارية العراقية جاء بدرجة متوسطة، تدل هذه النتيجة على وجود ملكية حكومية في بعض المصارف، وإلى أن الحكومة لديها تأثير معتدل في القطاع المصرفي، مما يسمح للأسواق بالتشغيل بشكل نسبي مستقل دون تدخلات كبيرة من الحكومة.

البعد الثاني: هيكل الملكية الأجنبية: دلت النتائج على أن مستوى هيكل الملكية الأجنبية في المصارف التجارية العراقية جاء بدرجة متوسطة، وتدل هذه النتيجة على استقرار وتوازن في الاستثمارات الأجنبية، مما يمكن أن يسهم في التنمية المستدامة وتعزيز الكفاءة في القطاع المصرفي دون التأثير السلبي على السيادة الاقتصادية للعراق.

البعد الثالث: هيكل الملكية المؤسسية: دلت النتائج على أن مستوى هيكل الملكية المؤسسية في المصارف التجارية العراقية جاء بدرجة متوسطة وتدل هذه النتيجة على انعكاس وجود ملكية لكيانات أو مستثمرين محليين في بعض المصارف، مع وجود أيضًا للملكية الأجنبية والملكية الحكومية بشكل معتدل.

البعد الرابع: هيكل تركز الملكية: دلت النتائج على أن مستوى هيكل تركز الملكية في المصارف التجارية العراقية جاء بدرجة متوسطة، مما قد يعكس هذا وجود توزيع متوازن للملكية بين مصارف عدة، دون تركز كبير في أي مؤسسة مصرفية واحدة.

البعد الخامس: هيكل الملكية الإدارية: دلت النتائج على أن مستوى هيكل الملكية الإدارية في المصارف التجارية العراقية جاء بدرجة متوسطة، وتدل هذه النتيجة على وجود توزيع متوازن للسلطات الإدارية داخل المصارف، مما يساهم في تحقيق استقلالية القرارات وكفاءة الإدارة.

البعد السادس: المديونية قصيرة الأجل (STD): دلت النتائج على أن مستوى المديونية قصيرة الأجل (STD) في المصارف التجارية العراقية جاء بدرجة متوسطة، وتدل هذه النتيجة على وجود توازن في إدارة الديون والتزاماتها المالية، مما يساهم في استقرار النظام المصرفي وقدرته على دعم النمو الاقتصادي بشكل مستدام وآمن.

البعد السابع: المديونية طويلة الاجل (LTD): دلت النتائج على أن مستوى المديونية طويلة الأجل (LTD) في المصارف التجارية العراقية جاء بدرجة متوسطة، وتدل هذه النتيجة على قدرة البنوك التجارية العراقية على وضع استراتيجية تمويل متوازنة قادرة على دعم النمو المستدام والاستقرار المالي للمصارف.

البعد الثامن: المديونية الكلية (TD): دلت النتائج على أن مستوى المديونية الكلية (TD) في المصارف التجارية العراقية جاء بدرجة متوسطة، وتدل هذه النتيجة على وجود استراتيجية تمويل توازنية وقدرة على الاستجابة للتحديات المالية بشكل فعال.

مناقشة النتائج المتعلقة بمستوى القروض المتعثرة في المصارف التجارية العراقية: دلت النتائج على أن الوسط الكلي لمتغير القروض المتعثرة في المصارف التجارية العراقية جاء بدرجة متوسطة؛ وهذا يدل على وجود توازن في إدارة المخاطر المالية وصحة الإدارة الائتمانية، مما يساهم في دعم استقرار النظام المصرفي.

مناقشة نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكفاية رأس المال بأبعادها (هيكل الملكية الحكومية، هيكل الملكية الأجنبية، هيكل الملكية المؤسسية، هيكل تركز الملكية، هيكل الملكية الإدارية، المديونية قصيرة الأجل، المديونية طويلة الأجل، المديونية الكلية) في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية. حيث تتوافق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة (العطار، خانم، 2023) حيث أشارت إلى وجود علاقة تأثير قوي بين جودة الموجودات وكفاية رأس المال مع المخاطر الائتمانية، وتتعارض هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة (نصير، 2022) حيث أشارت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنسب كفاية رأس المال على المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العراقية.

مناقشة نتائج اختبار الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى: أشارت نتائج الفرضية إلى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية الحكومية في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية، وهذا يشير إلى تأثير السياسات الاقتصادية والمالية الشاملة التي تسيطر على سوق القروض والائتمان في العراق، بدلاً من تأثير هيكل الملكية الحكومية بشكل فردي.

الفرضية الفرعية الثانية: أشارت نتائج الفرضية إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية الأجنبية في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية، وهذا يشير إلى وجود حصة كبيرة من الملكية الأجنبية في البنوك قد يؤثر على إدارة القروض والمخاطر بطريقة مختلفة عن الملكية المحلية.

الفرضية الفرعية الثالثة: أشارت نتائج الفرضية إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية المؤسسية في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية، وهذا يشير إلى أن الهيكل المؤسسي للبنوك، بما في ذلك التنظيم الداخلي والإدارة العامة، له تأثير ملحوظ على إدارة القروض وتقدير المخاطر.

الفرضية الفرعية الرابعة: أشارت نتائج الفرضية إلى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل تركز الملكية في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية. وهذا يشير إلى أن هيكل تركز الملكية، سواء كان مرتفعاً أو منخفضاً، لا يؤثر بشكل ملحوظ على إدارة القروض وتقدير المخاطر في البنوك.

الفرضية الفرعية الخامسة: أشارت نتائج الفرضية إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية الإدارية في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية. وهذا يشير إلى أن قرارات الإدارة العليا وسياسات الرقابة الداخلية للبنك قد تلعب دوراً في مستوى القروض المتعثرة.

الفرضية الفرعية السادسة: أشارت نتائج الفرضية إلى يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمديونية قصيرة الأجل في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية. وهذا يشير إلى أن مستوى المديونية قصيرة الأجل يؤثر على قدرة البنك على تلبية الالتزامات المالية الحالية، مما قد يؤدي إلى زيادة نسبة القروض المتعثرة في حال عدم توافر السيولة الكافية لسداد الالتزامات.

الفرضية الفرعية السابعة: أشارت نتائج الفرضية إلى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمديونية طويلة الأجل في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية. وهذا يشير إلى أن سياسات المديونية الطويلة الأجل لا تلعب دوراً كبيراً في تقدير المخاطر المتعلقة بالقروض.

الفرضية الفرعية الثامنة: أشارت نتائج الفرضية إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمديونية الكلية في القروض المتعثرة من وجهة نظر المبحوثين في البنوك التجارية العراقية. وهذا يشير إلى أن مستوى المديونية الكلية، والتي تشمل كل من المديونية القصيرة والطويلة الأجل، تؤثر على قدرة البنك على إدارة المخاطر المالية بشكل شامل.

ثالثاً. التوصيات

1. من المهم أن تستثمر البنوك في تطوير قدرات موظفيها وتقديم التدريب المستمر في مجالات إدارة المخاطر وتقييم الائتمان. يمكن للقدرات الفنية والمهنية القوية أن تساعد في تحسين جودة اتخاذ القرارات المالية.
2. يجب على البنوك التجارية العراقية أن تركز على تعزيز الحوكمة والشفافية، تحسين إجراءات الرقابة والمراجعة، وتطوير قدرات الموظفين، فضلا عن تحسين استراتيجيات الإقراض وتقييم المخاطر بشكل مستمر.
3. يجب على البنوك تعزيز تقييمها للمخاطر المتعلقة بالقروض طويلة الأجل، وتطوير نماذج تنبؤية دقيقة للتعثر. يمكن لهذه الخطوة أن تساعد في تقليل المخاطر وزيادة قدرة البنك على اتخاذ إجراءات مبكرة للحد من القروض المتعثرة.
4. ينبغي على البنوك تعزيز عملياتها لتقييم ومراقبة القروض طويلة الأجل بشكل دقيق ومستمر. يمكن ذلك من خلال استخدام نماذج تنبؤية متقدمة للتعثر، وتطوير إجراءات مراقبة فعالة للحد من المخاطر المحتملة.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. سومية، لطفي، (2017)، انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي. صندوق النقد العربي، 41.
2. محمود، إسماعيل محفوظ ومنصور، حامد محمود، (2021)، أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال (CAR)والرافعة المالية (Leverage) طبقاً لاتفاقية بازل III على الاستقرار المالي للبنوك. المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، 1(1)،80-104.
3. نور، علي نصير، (2022)، أثر كفاية رأس المال على المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية. مجلة جدارا للدراسات والبحوث، 7(1)، 85–100،
https://doi.org/10.54161/jrs.v7i1.107

4. حريث، محمد وحزوري، حسن، (2018)، مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي، دراسة تطبيقية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، 2(43).
5. سلامي، سمية، (2023)، أثر مقررات بازل 3 على كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 10(1)،183-198.
6. عمار، حمد خلف وداود، محمد نوري، (2018)، تحليل العلاقة بين حجم القروض المتعثرة وكفاية رأس المال باستخدام اختبارات الضغط لعينة من المصارف الأهلية في العراق: قسم الاستقرار النقدي والمالي البنك المركزي العراقي.
7. عطار، خانم نوري، (2023)، مدى فاعلية جودة الموجودات في كفاية رأس المال المصرفي للحد من المخاطر الائتمانية دراسة تحليلية للعينة من المصارف الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة اقتصاديات الاعمال، 5(4)، 251-274.
8. عوينات، محمد، (2016)، أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية- دراسة حالة البنوك (BARAKA-BEA-AGB)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.
9. قويدر، ابتسام، (2021)، استخدام نموذجCAMELS في قياس الأداء المصرفي ودعم نظام الرقابة دراسة مقارنة. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة.
10. شماع، خليل محمد حسن، (2020)، تحليل وتقييم اداء المصارف التجارية والاسلامية _ الجزء الثاني، التكاليف والموازنات والتحليل القطاعي والشامل لادارة المصارف التجارية والإسلامية. دار وائل لنشر، ط 1، الاردن، عمان.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Amir, Md, Khaled. (2019). Dose Excess Bank Liquidity Impact Non-Performing Loan? A Study on Bangladeshi Economy, University of Dhaka.
2. 2.Hair, J.F., Hult, G.T.M., Ringle, C.M. and Sarstedt, M., (2022), A Primer on Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM), Sage, Thousand Oaks, CA.
3. 3.Ionuț Daniel Pop, Cosmin Octavian Cepoi, Dan Gabriel Anghel. (2018). Liquidity-threshold effect in non-performing loans. Finance Research Letters ,27, 124-128.
4. 4.Kemal Kozarić&Emina Žunić Dželihodžić, (2020), Effects of Macroeconomic Environment on Non-Performing Loans and Financial Stability: Case of Bosnia and Herzegovina. Journal of Central Banking Theory and Practice 9(2).
5. 5.Odeikna Innocent, I., Ademola, O. G., & Teryima, T. S., (2019), Effect of Capital Adequacy, Credit Risk and Operating Efficiency on the performance of Commercial Banks in Nigeria. financial markets and financial risks,3(1).